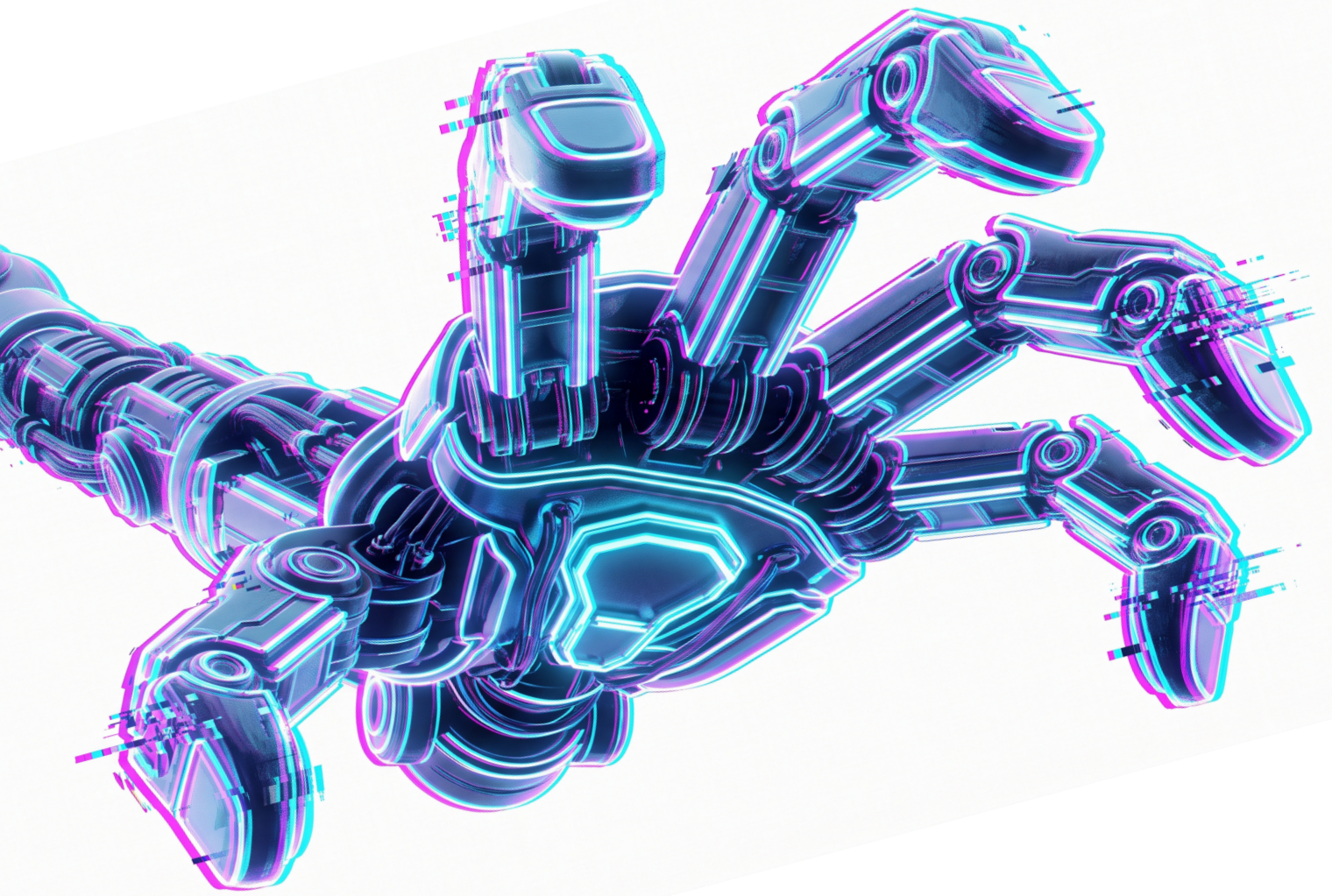


حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي

تقرير ربعي



تمّوز -
أيلول
2026

حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media



مقدّمة

يوثّق هذا التقرير أبرز اتجاهات وأنماط الانتهاكات الرقمية التي طالت الفلسطينيين والمحتوى الفلسطيني والمحتوى المناصر للحقوق الفلسطينية خلال الفترة من تمّوز إلى أيلول 2026، استناداً إلى بيانات الرصد والتوثيق التي جمعها مركز حملة من خلال مرصد حرّ لانتهاكات الحقوق الرقمية. ويأتي ذلك في سياق رقمي وسياسي متواصل التغيّر، تتداخل فيه تداعيات الأحداث السياسية والميدانية مع ديناميات الخطاب والتفاعل على منصات التواصل الاجتماعي.

خلال فترة التقرير، وثّق مركز حملة 308 انتهاكات رقمية، توزعت بين 114 حالة مرتبطة بالرقابة على المحتوى والحسابات الفلسطينية، و194 حالة مرتبطة بانتشار المحتوى العنيف والتحريض وخطاب الكراهية. وتكشف البيانات أن التحدي لا يتمثل فقط في القيود التي تفرضها المنصات على المحتوى والحسابات الفلسطينية، وإنما أيضاً، وبدرجة أكبر، في استمرار انتشار المحتوى العنيف والتحريض على نطاق واسع، إذ شكّلت هذه الحالات نحو 63% من مجمل الانتهاكات الموثقة هذا الربع، بما يشير تساؤلات جدية حول مدى اتساق وفعالية آليات الإشراف على المحتوى، وقدرتها على توفير حماية متوازنة للمستخدمين.

وتظهر البيانات كذلك أنّ الانتهاكات تتركز بدرجة كبيرة على الأفراد والحسابات الشخصية، حيث مثّل الأفراد نحو 91.6% من مجمل الحالات الموثقة (282 من أصل 308)، مع حضور واضح للناشطين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأكاديميين وصنّاع المحتوى وغيرهم من الفاعلين في المجال العام. ويكتسب هذا النمط أهمية خاصة في ظل اعتماد هؤلاء بصورة متزايدة على المنصات الرقمية لنشر المعلومات، والتعبير عن المواقف، وتوثيق الأحداث، والتواصل مع الجمهور.

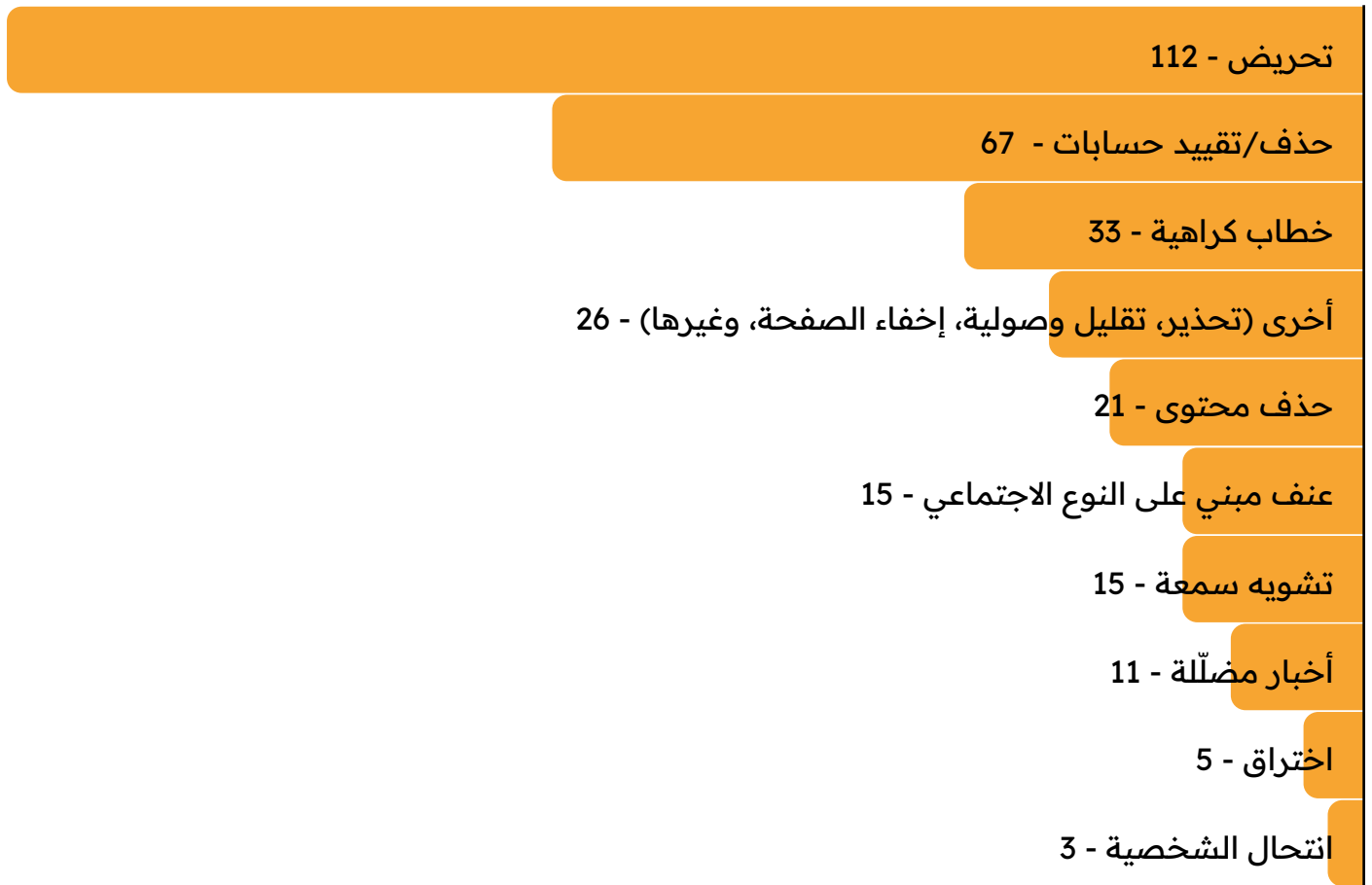
وعلى مستوى المنصات، تستحوذ إنستغرام وفيسبوك على نحو 71% من الحالات الموثقة (220 من أصل 308)، ما يبرز استمرار الحاجة إلى فحص سياسات وممارسات الإشراف على المحتوى في المنصات الأكثر استخداماً وانتشاراً بين المستخدمين الفلسطينيين. كما تُظهر البيانات تنوع أدوات الرقابة المستخدمة، من حذف المحتوى وتعليق الحسابات وتقييدها، إلى تقليل الوصول (Shadowbanning) والتحذيرات، وهي إجراءات تختلف في طبيعتها وتأثيرها ودرجة وضوحها بالنسبة للمستخدمين.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الكراهية والتحريض والعنف تشكل الجزء الأكبر من المشهد الرقمي الموثق خلال هذا الربع، إذ مثّل التحريض وحده أكثر من ثلث مجمل الحالات (112 حالة). ويظهر تحليل أسماء الحسابات المسؤولة عن نشر هذا المحتوى أنّ ما لا يقل عن 27% منها (53 من أصل 194) تستخدم اللغة أو الحروف العبرية، الأمر الذي يسلّط الضوء على الفجوة بين قدرة المنصات على فرض قيود على بعض أشكال المحتوى الفلسطيني وبين قدرتها على الاستجابة الفعالة للمحتوى الذي يستهدف الفلسطينيين بخطاب الكراهية أو التحريض أو العنف، وبخاصة عندما يكون بلغات غير الإنجليزية أو العربية.

الانتهاكات

واصلت منصات التواصل الاجتماعي فرض قيود على المحتوى والحسابات الفلسطينية خلال الربع الثالث من عام 2026، حيث وثق مركز حملة 114 انتهاكًا رقابيًا خلال الفترة من تمّوز إلى أيلول، إلى جانب 194 حالة مرتبطة بانتشار المحتوى العنيف والتحريض وخطاب الكراهية، ليصل إجمالي الانتهاكات الموثقة إلى 308 حالة. ويعكس هذا التوزيع استمرار التحديات المرتبطة بالرقابة على المحتوى الفلسطيني من جهة، وهيمنة المحتوى العنيف والتحريض كأبرز أنماط الانتهاك من جهة أخرى.

توزيع الانتهاكات حسب نوع الانتهاك

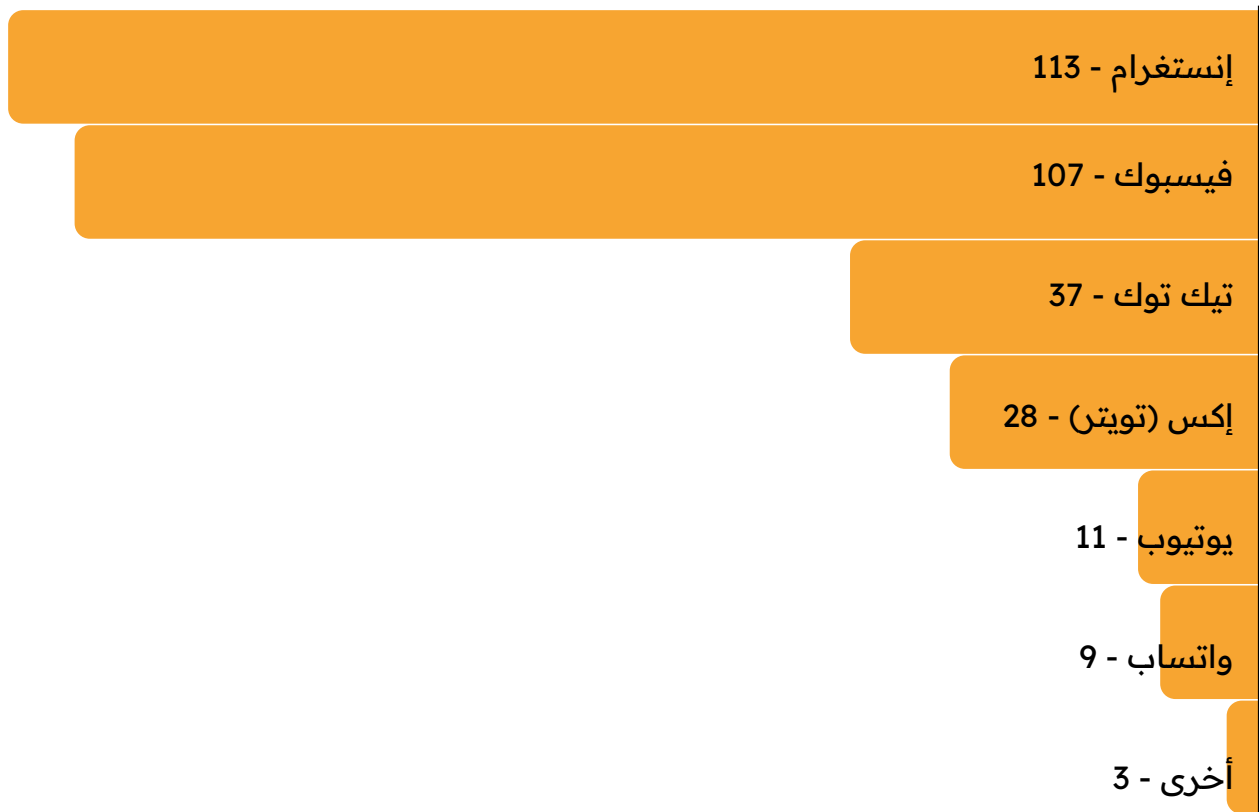


تكشف البيانات أنّ التحريض يمثل وحده أكثر من ثلث مجمل الانتهاكات الموثقة، تليه إجراءات تعليق/تقييد الحسابات وخطاب الكراهية. ويشير ذلك إلى استمرار عدم التوازن بين إجراءات تقييد المحتوى الفلسطيني والاستجابة للمحتوى الذي يستهدف الفلسطينيين بالكراهية والتحريض.

توزيع الانتهاكات حسب الأشهر



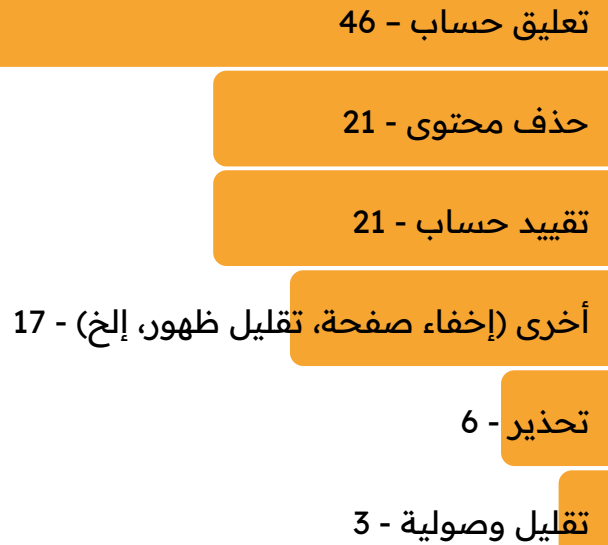
توزيع الانتهاكات حسب المنصات



تتركز غالبية الحالات على منصتي إنستغرام وفيسبوك، اللتين استحوذتا معاً على نحو 71% من مجمل الحالات الموثقة، ما يبرز استمرار التحديات المرتبطة بسياسات الإشراف على المحتوى في المنصات الأكثر حضوراً واستخداماً بين المستخدمين الفلسطينيين .

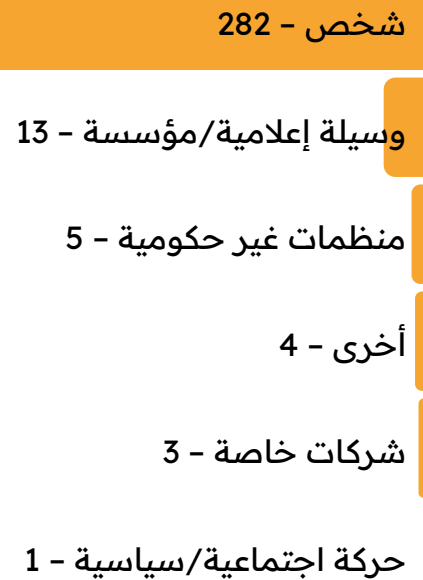
¹ بيانات أيلول جزئية، إذ يغطي التوثيق الفترة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير (21 أيلول 2026)، ولا تعكس بالضرورة الحجم الكامل للانتهاكات خلال الشهر. أما الانخفاض النسبي المسجل في آب مقارنة بتموز، فلا يعني بالضرورة تراجع الانتهاكات الفعلية، إذ قد تتأثر البيانات بمستويات الرصد والإبلاغ وطبيعة الأحداث خلال كل شهر

توزيع الأفعال حسب نوع الحذف/التقييد



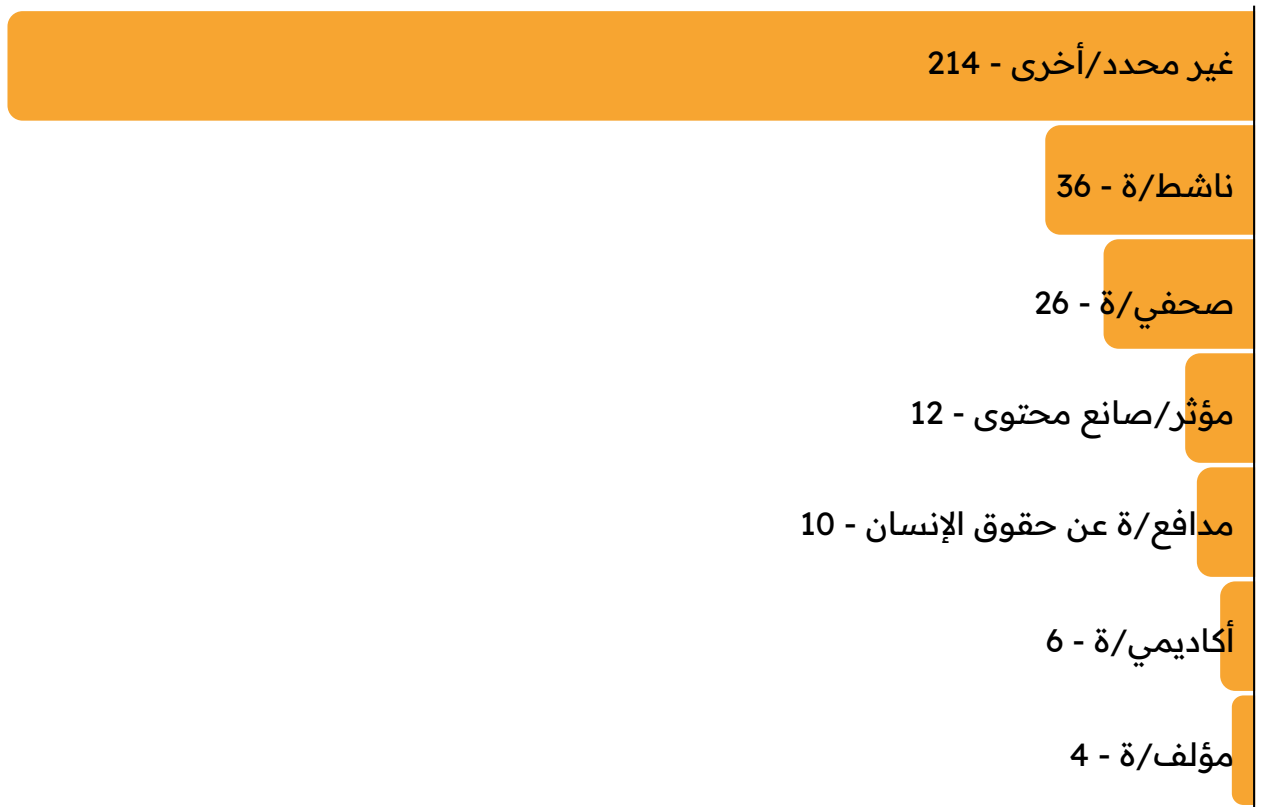
تُظهر البيانات أنّ تعليق الحسابات يشكّل الإجراء الأكثر شيوعاً بين أدوات الرقابة، يليه حذف المحتوى وتقييد الحسابات بأعداد متقاربة. وتثير الإجراءات الأقل وضوحاً للمستخدمين، كتقليل الوصولية، الحاجة إلى مزيد من الشفافية بشأن أسبابها وآليات الاعتراض عليها.

توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المتأثرة



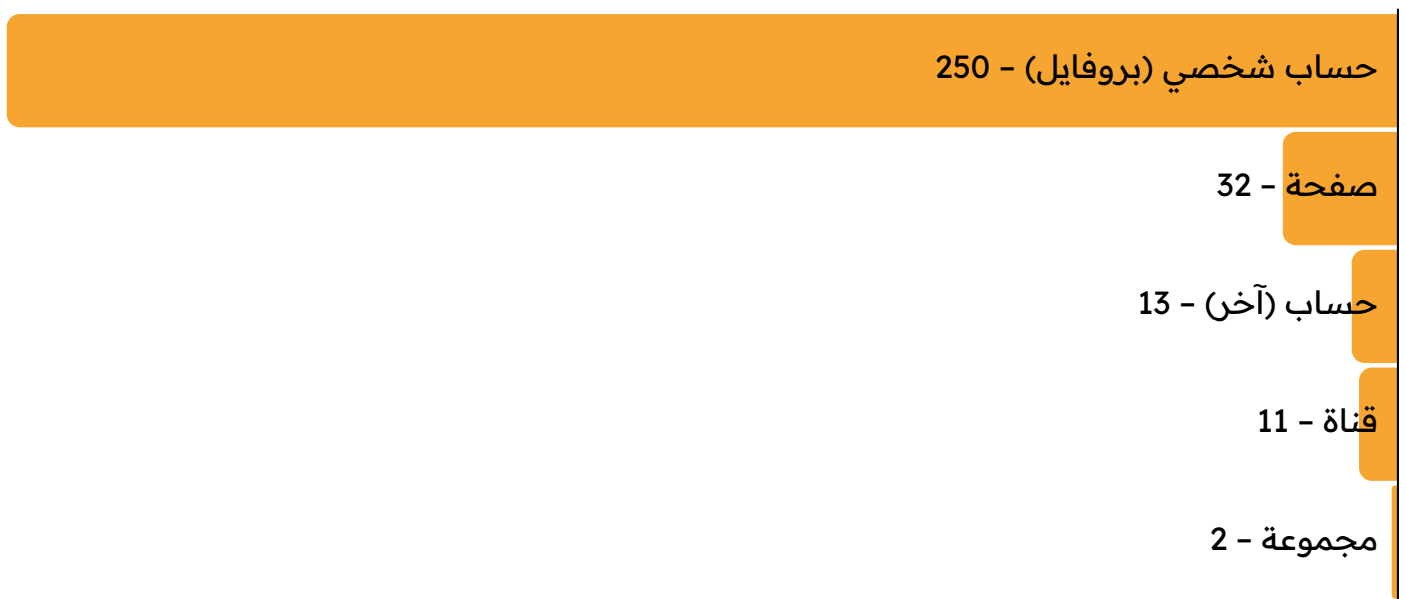
تعكس البيانات أنّ الأفراد يتحملون الجزء الأكبر من أثر الانتهاكات الرقمية بنسبة تتجاوز 91% من مجمل الحالات، إلى جانب استمرار استهداف وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة، وإن كان ذلك بأعداد أقل نسبياً. ويشير ذلك إلى اتساع تأثير سياسات المنصات على مختلف الفاعلين في الفضاء الرقمي الفلسطيني، مع تركّز الأثر بشكل خاص على المستخدمين الأفراد.

توزيع الانتهاكات حسب صنف الضحية



تُظهر الحالات الموثقة تأثر فئات فاعلة في المجال العام، بما في ذلك الناشطون والصحفيون وصنّاع المحتوى والمدافعون عن حقوق الإنسان والأكاديميون، والذين تمّ التعرف عليهم بوضوح رغم أنّ الغالبية العظمى من الحالات لم تُصنّف ضمن صفة مهنية أو عامة محددة. ويزيد استهداف الفئات الفاعلة في الحياة العامة من مخاطر تقييد الوصول إلى المعلومات والنقاش العام الرقمي.

تصنيف الضحايا حسب نوع الحساب على منصات التواصل



تؤكد هيمنة الحسابات الشخصية، التي شكّلت أكثر من 81% من الحسابات المتأثرة، أن الانتهاكات الرقمية تؤثر بصورة أساسية على المستخدمين الأفراد ومساحاتهم الرقمية. كما تُظهر الحالات المتعلقة بالصفحات والقنوات امتداد التأثير إلى الحسابات المستخدمة لنشر المحتوى والوصول إلى الجمهور على نطاق أوسع.

خاتمة

تُظهر بيانات الفترة من تمّوز إلى أيلول 2026 أن الانتهاكات الرقمية التي تطال الفلسطينيين لا تتخذ شكلاً واحداً، بل تجمع بين الرقابة على المحتوى والحسابات من جهة (114 حالة)، والانتشار الواسع للمحتوى العنيف والتحريض وخطاب الكراهية من جهة أخرى (194 حالة، أي ما يقارب ثلثي مجمل الانتهاكات الموثقة). ويكشف هذا التزامن عن بيئة رقمية تتسم بعدم التوازن، حيث تستمر القيود السريعة والفعّالة نسبياً على جزء من المحتوى والحسابات الفلسطينية، في الوقت الذي يظل فيه المحتوى العنيف والمحرّض ضد الفلسطينيين، بما في ذلك باللغة العبرية، حاضراً على نطاق واسع ودون استجابة كافية من شركات التكنولوجيا، إذ لم تتجاوز نسبة الحالات التي أفضت فعلياً إلى إزالة المحتوى الضار المبلّغ عنه 23% من مجمل البلاغات.

كما تؤكد البيانات أنّ الأفراد يتحملون العبء الأكبر من هذه الانتهاكات (أكثر من 91% من الحالات)، مع حضور خاص للناشطين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وصنّاع المحتوى، وهي الفئات الأكثر اعتماداً على المنصات الرقمية للتعبير والتوثيق والتواصل مع الجمهور.

وعليه، تؤكد نتائج هذا الربع أهمية تعزيز الشفافية في سياسات الإشراف على المحتوى، وضمان اتساق تطبيقها بين مختلف أنواع المحتوى، وتوفير آليات فعّالة وسريعة للطعن والمراجعة، وتحسين التعامل مع المحتوى التحريضي والعنيف، بما في ذلك في اللغات والسياقات التي تتطلب خبرة محلية كاللغة العبرية. كما تبرز الحاجة إلى مواصلة الرصد والتوثيق المستقل للانتهاكات الرقمية، باعتباره أداة أساسية لفهم آثار سياسات المنصات ومساءلتها، ودعم بناء فضاء رقمي أكثر عدالة وأماناً واحتراماً لحرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات.

حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media



تابعونا على وسائل التواصل الاجتماعي

تواصلوا معنا:
البريد الإلكتروني : info@7amleh.org
الموقع الإلكتروني : www.7amleh.org